

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هجرة المرأة الأردنية العاملة إلى دول الخليج العربي من حيث الاستقرار في المهنة، أوجه الاستثمار، التغيير في نظام الأدوار، تقسيم العمل في الأسرة وتغيير بعض القيم الاجتماعية المرتبطة بدور المرأة التقليدي.

شملت الدراسة ١٧٩ مبحوثة من مناطق عمان، الزرقاء، مادبا على أسس طبقية عشوائية، تمثل المدينة والقرية والريف، وقد تم توجيه استبانة شملت أسئلة تدور حول التغيرات المنوي قياسها.

بينت نتائج الدراسة على أن الهجرة النسوية من الأردن إلى دول الخليج العربي هي هجرة منتقاة تمثل النخب المتعلمة والمدرية من النساء المتزوجات والشابات (٦٢% من حجم العينة اقل من ٣٩ سنة من العمر، وان ٧٤% متزوجات، وان ٩٢% يحملن مؤهلات فوق الثانوية العامة) وان ٦٤% امضين فترة اغتراب تقل عن عشر سنوات. كما دلت النتائج على أن ٥٦% من حجم العينة قمن بتغيير المهنة الأصلية بعد العودة إلى الأردن، مما يعني تفويض مجال الاختصاص الأصيل. من ناحية أخرى دلت النتائج على أن ٧١% من أفراد العينة قمن بتوقيع عقد شخصي مستقل ولم تكن هجرتهن كتابع للأب أو للزوج أو الأخ، كما أن ٧١% من حجم العينة ايضاً لم ينص عقد العمل على ضرورة وجود مرافق أو محرم، وهذا يعكس اضطلاع المرأة العاملة المغتربة بدور قيادي لأسرتها ولأهلها، بما يتضمنه ذلك من تغيير دورها التقليدي كربة منزل فقط، إلى تغيير في نظام الأدوار وتقسيم العمل داخل الأسرة والمجتمع، وما يتطلب ذلك من تغيير في التقاليد المرتبطة بمكانتها ودورها التقليدي، خاصة وأن نتائج الدراسة أظهرت حكمة مميزة في نماذج الصرف والاستثمار وإعالة الوالدين والأبناء بعيداً عن الكماليات الشخصية وادوات التجميل لدى هؤلاء النساء المغتربات.

Abstract

The aim of this research is to analyze the socio-economic impact of the Jordanian woman labor migration to the Arab – Oil Countries. Such impact included: roles of family members, job stability, and spending and investment patterns.

A sample of 179 migrant women was taken from the regions of Amman, Zarqa, and Madaba . Such sample represented a random stratified sample from urban and rural areas. A questionnaire was administered in the research areas.

Results indicated that such migration was highly selected representing highly educated (92% hold post secondary school diploma) well-trained and relatively young women (62% less than 39 years old, and 64% spent less than 10 years working in the Gulf States).

The results also indicated that 56% of the sample changed their jobs when they returned to Jordan, having a destructive influence on their profession*.

The results also indicated that about 71% of the sample signed independent contracts (not as a part of their family) and also 71% with no conditions to accompany parents or relatives, which means that these women started to play a leading role in their families and not as a housekeeper only. This means a major change in social values and traditions normally attached to woman when they travel abroad. This was clear in the wise patterns of money spending and investment as well as helping parents and family, far from personal and cosmetic items.

مقدمة

حظيت دراسات المرأة باهتمام الباحثين في مختلف تخصصاتهم على المستوى العالمي والعربي والمحلي، وليس في وقتنا المعاصر فحسب. فمساهمة المرأة في الإنتاج والتعليم والتنشئة الاجتماعية، بل وحتى الحروب، له ذكر في كتب الرومان والمسلمين وغيرهم، وقد أظهرت صور وآثار الفراعنة القدماء تولى المرأة لمناصب سياسية وقيادية في مصر القديمة. وفي العصور الوسطى حملت المرأة ألقاباً لمناصب مرموقة في زمن الرومان مثل مديرة مخازن، ومفتشة طعام، ومديرة أختام، ومشرفة ملابس ملكية، وغير ذلك من ألقاب (نور ٢٠٠٢) ص ١٧.

ومع انبثاق الثورة الصناعية وحلول الآلة محل الإنسان، كان للمرأة علاقة مباشرة بالتصنيع والإنتاج، فتغير دورها التقليدي من مجرد ربة منزل إلى عنصر فاعل في المجتمع بعد أن تمكنت الآلة من القيام بالأعمال الشاقة التي لا يستطيع جسم المرأة تحملها. هنا تغير نظام الأسرة ولم يعد الأب فقط هو عماد الأسرة اجتماعياً واقتصادياً، بل أصبحت المرأة عنصراً فاعلاً وعماداً ثانياً للأسرة العصرية اجتماعياً واقتصادياً (الجوير ١٩٩٥ ص ٣١).

وفي الأردن خطت المرأة الأردنية خطوات واسعة في كافة المجالات سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً، فقد ارتفعت نسبة الإناث في مدارس الابتدائي من ٤١% عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٧٣% عام ١٩٩٤، وفي تعليم ما بعد الثانوي من ٣,٧% عام ١٩٧٩ إلى حوالي ١٥,٩% عام ١٩٩٤ (دائرة المطبوعات والنشر، المرأة في الأردن ص ٢٠١، ٢٨).

ومن حيث الإنتاج فقد ارتفع معدل المشاركة الاقتصادية للنساء من ٦,٧% عام ١٩٧٩ إلى حوالي ١٣,٩% عام ١٩٩٧. أما من حيث نوع هذه المشاركة الاقتصادية فقد بينت الدراسات أن صاحبات العمل بلغت نسبتهن ١%، ومن يعمل لحسابهن الخاص ٣,٧%، بالمقابل فقد بلغت نسبة من يعملن بأجر ٩٥% من القوى العاملة النسوية، مع ملاحظة ارتفاع ملحوظ في تمثيل المرأة في مجلس الأمة والمحاسن البلدية (الحيارى، ١٩٩٩) ص ٧٧. وعليه فإن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية بلغت حوالي ١٦,٥%. وهذه ولا شك نسبة مشاركة ذات مدلول اجتماعي كبير في مجتمع محافظ مثل المجتمع الأردني.

ومن حيث دوافع المرأة للعمل فقد أشارت دراسات عالمية في أوروبا والولايات المتحدة إلى أن ٧٥% عملن من أجل إعانة الأسرة أو الزوج. وهذا يعطي دليلاً واضحاً على مدى حرص المرأة على الأسرة والزوج، وليس منافسة الزوج في قيادة الأسرة. وعند سؤال أفراد العينة في دراسة الجوير ١٩٩٥ عن الدافع الذاتي للعمل، أفاد أفراد العينة أنهم يعملن من أجل الاستمتاع بالعمل أو زيادة مستوى

التعليم (الجوير ١٩٩٥). إذن الدافع للعمل عند المرأة هو في الغالب حصيلة وضعها الإقتصادي، وهذا كلام منطقي وعقلاني لأن كل امرأة تسعى لتحقيق هدف معين في حياتها حيث المادة والتعليم والمكانة الإجتماعية تلعب جميعاً دوراً حاسماً في قرار المرأة للإلتجاء للعمل خارج المنزل.

تغير دور المرأة هذا ، مثله في ذلك مثل أي تغير اجتماعي، نجم عنه تغيرات إيجابية (مثل زيادة دخل الأسرة، زيادة الإنتاج القومي، زيادة الوعي لدى المرأة، وتحسن المستوى الصحي والمعيشي لدى الأسرة و الأبناء) ونجم عنه أيضاً تغيرات سلبية (مثل زيادة الخلافات بين الزوجين، قلة الوقت اللازم للعناية بالأبناء وبالتالي الاعتماد على المربيات والخادمات، وما يخلفه هذا الأمر من مشكلات أسرية واجتماعية طالت الأسرة والمجتمع على حد سواء). (رمزون ٢٠٠٣) ص ٥٤.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هجرة المرأة العاملة الأردنية إلى دول الخليج العربي للعمل، وحيث أن عملية الاغتراب هذه تحدث أثاراً متعددة في مجتمع محافظ وتقليدي مثل المجتمع الأردني ، فقد هدفت الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما الخصائص الاجتماعية والتعليمية التي تتحلى بها المرأة الأردنية العاملة في دول الخليج العربي (العمر ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي)؟
- ٢- ما المهن النسوية الأكثر قابلية للهجرة والعمل في دول الخليج العربي، وهل تغيرت هذه المهن بعد العودة إلى الأردن؟
- ٣- ما طبيعة هذه الهجرة (عقد شخصي للمرأة أم تابعة للزوج او الاب)؟
- ٤- ما أوجه الاستثمار الرئيسية السائدة بعد العودة للأردن؟
- ٥- ما التغييرات الرئيسة الناجمة عن عملية الهجرة النسوية للعمل في دول الخليج العربي على توزيع العمل والأدوار بين أفراد أسرتها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى لسد النقص الكبير في دراسات المرأة العربية بشكل عام والمرأة الأردنية العاملة في دول الخليج العربي بشكل خاص.

الدراسات السابقة

الدراسات بخصوص هجرة رب الأسرة للعمل في الخارج

أ- بينت دراسة أمين وتايلور ١٩٨٦ ، أن أن هذه الهجرة أسهمت في تفكك النمط التقليدي للأسرة العربية في مصر وضعف سلطة رب الأسرة وحلول الزوجة محل الزوج في رعاية الأسرة (أمين وتايلور ١٩٨٦) ص ١٦٩.

ب- بينت دراسة العليوي ٢٠٠١، أن الهجرة العمالية إلى دول الخليج العربي أسهمت في زيادة مكانة المرأة الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية (العليوي ٢٠٠١).

ج- بينت دراسة أبو غزالة (١٩٩٥) أن ٨٦% من النساء الأردنيات لديهن القدرة على تحمل المسؤوليات الأسرية والاجتماعية أثناء غياب الزوج للعمل في دول الخليج العربي (أبو غزالة ١٩٩٥). هذه المسؤوليات الإضافية على الزوجة اسهمت في زيادة دور المرأة على المستوى الأسري والاجتماعي.

الدراسات بخصوص هجرة المرأة للعمل في الخارج.

أ- أظهرت دراسة الرابعة (١٩٨٧) أن النساء عموماً أقل ميلاً للهجرة من الرجال، وأن الهجرة النسوية للعمل في الخارج هي منتقاة في العمر والمهنة والتخصص، لأن مثل هذه الكفاءات هي المطلوبة لعملية التنمية في دول الخليج العربي (رابعة ١٩٨٧) ص ١١.

ب- بينت دراسة الزعبي وخرابشة (١٩٩٣) أن ١٢,٤% من الزوجات المرافقات لأسرهن كن ناشطات اقتصادياً في بلد الاغتراب، أي أنهن يرفدن أسرهن برواتب ودخول شهرية إلى جانب رواتب أزواجهن.

ج- بينت دراسة ابراهيم (٢٠٠٠) أنه بالرغم من تواضع نسبة مساهمة المرأة إلى جانب الرجل في العمالة في الخارج إلا أنها تحمل في ثناياها آيات تعاون سامية بين الزوجين في العمل للارتقاء بالمستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة من وجهة نظر افراد الأسرة (ابراهيم ٢٠٠٠ ص ١٣)

الدراسات بخصوص كفاءات العمالة المهاجرة

أ - بينت دراسة الزعبي وخرابشة (١٩٩٣) إلى أن ٢١% من هؤلاء العمال المهاجرين يحملون مؤهلات علمية بعد الثانوية العامة.

ب- أظهرت دراسة الرابعة (١٩٨٧) أن ذوي الكفاءات العلمية والاختصاص من بين النساء أكثر ميلاً للهجرة والعمل في الخارج بسبب الرواتب المغرية، وأن الهجرة النسوية للعمل في الخارج هي منتقاة في العمر والمهنة والتخصص، لأن مثل هذه الكفاءات هي المطلوبة لعملية التنمية في دول الخليج العربي (رابعة ١٩٨٧) ص ١١.

الدراسات بخصوص الخصائص الديموغرافية للعمال المهاجرين.

أ- أظهرت دراسة الرابعة (١٩٨٧) أن الفئة العمرية ٢٠-٣٤ سنة أكثر قابلية للعمل في الخارج من الفئات العمرية الأخرى.

ب- بينت دراسة الزعبي وخرابشة (١٩٩٣) أن ثلث الرجال المهاجرين تقل أعمارهم عن الأربعين سنة.

وبالرغم من كل هذه البحوث والدراسات، فإن هناك نقصا واضحا في الدراسات المتعلقة بالهجرة النسوية إلى دول الخليج العربي، ويُطمح أن يكون هذا البحث جهداً في هذا السبيل.

منهجية البحث

مجتمع الدراسة والعينة.

يتألف مجتمع الدراسة من النساء الأردنيات ممن عملن لمدة سنة أو أكثر في دول الخليج العربي ثم عدن إلى الأردن. الهدف من ذلك هو إعطاء المبحوث الفترة الزمنية الكافية لإحداث التغييرات المنوي دراستها وقياسها. هذا ولا تتواجد قيود رسمية كاملة للنساء الأردنيات العاملات في الخارج. وقد تكونت عينة الدراسة من ١٧٩ امرأة ممن عملن لمدة سنة أو أكثر ثم عدن إلى الأردن، وقد تم سحب العينة من مناطق عمان و الزرقاء و مادبا و قرية جرينة (الواقعة بين عمان ومادبا). وقد تم توزيع استبانة على طلاب الجامعات في هذه المناطق (للتعرف على النساء اللواتي عملن في دول الخليج العربي في محيط هؤلاء الطلبة) وقام هؤلاء الطلاب بتعبئة الاستبانة من قبلهن ومن ثم رده للباحث.

أداة البحث:

تم استخدام الاستبانة للحصول على المعلومات المطلوبة من المبحوثين من خلال اسئلة تدور حول محاور الدراسة الرئيسة وهي خصائص المبحوث الاجتماعية والتعليمية والمهنة وأوجه الاستثمار والتغيرات في نظام الأدوار وتقسيم العمل في الأسرة. تم توجيه هذه الاستبانة إلى كل امرأة عملت في دول الخليج العربي ثم عادت إلى الأردن.

تحليل النتائج:

تم استخدام الجداول والنسب المئوية في عرض وتحليل نتائج الدراسة بهدف تسهيل عملية استيعاب ومقارنة المعلومات التي تم جمعها من المبحوثين لكل من الباحث والقارئ في آن واحد، وقد تم حصر هذه المعلومات في عشرة جداول في الشكل التالي:

عرض النتائج ومناقشتها

جدول رقم (١): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

العمر بالسنوات	النسبة المئوية
٢٩-٢٠	٣٠%

٣٩-٣٠	%٣٢
٤٩-٤٠	%٢٨
٥٠ وأكثر	%١٠
	المجموع ١٠٠%

يبين الجدول رقم (١) أن حوالي ٩٠% من أفراد العينة كن من فئة من هم في سن الإنتاج، خاصة فئة الشباب ممن تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة، يفسر ذلك حقيقة أن الهجرة العمالية إلى دول الخليج العربي هي منتفخة وتقتصر على فئة الشباب المنتج والمقتدر على تحمل مشقة الاغتراب والعمل في الخارج. ففي بحث مماثل عن العمالة الاردنية في دول الخليج العربي بلغت نسبة من هم دون سن ٣٩ سنة من العمال حوالي ٤٠% من مجموع عينة البحث (رمزون ٢٠٠٣ ص ٥٣). إن خطط ومشاريع التنمية في دول الخليج تقتضي الاستعانة بسواعد شابة مؤهلة قادرة على العطاء والإنتاج، خاصة تلك المشاريع والخطط المرتبطة بالمرأة والتنمية الاجتماعية.

أضف إلى ذلك أن الهجرة العمالية النسوية هي في الأصل هجرة ذوي التخصص والقدرة على العطاء، وهذا يعني الفئات العمرية ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة من العمر كحد أدنى للجامعات مع (أو دون) بضع سنوات من الخبرة في الأردن.

يوضح ذلك أن نسبة من هم فوق الخمسين سنة من العمر لم تتجاوز ١٠%، ففي هذا العمر تركز المرأة عادة إلى السكنية والهدوء في المجال المهني، ومن ثم يقل لديها الوازع للاغتراب والعمل في الخارج.

إذن فالهجرة النسوية الأردنية إلى دول الخليج هي في الغالب من فئات المتعلمات وفي سن الإنتاج بهدف مساعدة الزوج أو الوالدين في تحمل نفقات الحياة المتزايدة أو تأمين مستقبل أكثر أمناً، ودخلاً أعلى، ومستوى معيشياً أفضل لأن العمل عاماً واحداً في الخليج يعني دخلاً يوازي سنوات عدة من العمل في الأردن.

جدول رقم ٢ : توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	النسبة المئوية
-------------------	----------------

عزباء	٢١%
متزوجة	٧٤%
أرملة	٣%
مطلقة	٢%
المجموع	١٠٠%

يبين الجدول رقم ٢ أن حوالي ٧٤% من أفراد العينة هن من المتزوجات، وهذا يعكس مدى تمسك الشعب الأردني بالدين والتقاليد والقيم حيث يرفض عمل الفتاة أو سفرها للخارج وحدها. كما أن شروط بعض دول الخليج العربي تحبذ (وأحياناً تشترط) وجود محرم مع المرأة العربية العاملة هناك، أضف إلى ذلك تقاليد الشعب الأردني التي تقضي بزواج البنت حال انتهاء دراستها الجامعية، هذا كله يفسر ارتفاع نسبة المتزوجات بين أفراد العينة.

بالمقابل فإن هناك ٢١% من أفراد العينة غير متزوجات، وبالرغم من أن هذه النسبة تشكل حوالي خمس أفراد العينة، إلا أنها تحمل ولا شك في ثناياها معاني كبيرة، أولها أن قسماً كبيراً من الناس بدأ في تغيير النظرة التقليدية للمرأة في أنها ضلع ضعيف وقاصر وما إلى ذلك. فالمرأة اليوم أصبحت عنصر إنتاج فاعلاً وقوياً في بناء الأسرة والمجتمع، وأنها قادرة على الإغتراب مع زوجها أو وحدها، وهذا يستدعي تغيير النظرة القديمة إلى المرأة والنظر إليها باحترام أكبر، خاصة وأن هناك الكثير من المهن التي لا يتسنى لسوي المرأة القيام بها، خاصة في دول الخليج العربي.

أضف لذلك ان نسبة غير المتزوجات هذه تعني ببساطة ظهور المرأة الأردنية المستقلة الشخصية والبعيدة عن التبعية التقليدية للرجل بالرغم مع أن عدم زواجها الآن لا يعني مطلقاً عدم زواجها إلى الأبد، لكن كمتغير اجتماعي لا شك أن نسبة غير المتزوجات تعني تأخر سن الزواج للمرأة، وزيادة تكاليف الزواج، وأن المرأة الأردنية قطعت شوطاً طويلاً في موضوع المناصب القيادية سواءً بالنسبة للمتزوجات أم غير المتزوجات. إن زيادة دخل الأسرة عن طريق اغتراب المرأة الأردنية يعني ولا شك زيادة دورها في صنع قرارات الأسرة والمجتمع، إلى جانب دورها التقليدي في رعاية الأسرة والزوج، أي أن دور المرأة المغتربة أصبح أكثر عبئاً وأخطر مسؤولية. هذا التغيير في دور المرأة لم يقابله الكثير من المساعدة من قبل الزوج أو المجتمع من حيث واجباتها التقليدية في رعاية الأسرة والزوج، حيث لا تزال الأم اجتماعياً تضطلع بكل ذلك. إن نسبة العازبات من المغتربات تعكس دلائل مهمة حول تغيير دور الابنة العاملة في رعاية أسرتها، وما يرافق ذلك من تغيير في القيم والتقاليد المرتبطة بها.

جدول رقم ٣ : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم	النسبة المئوية
توجيهي (ثانوية عامة)	٨%
دبلوم	٣٢%
بكالوريوس	٥٠%
ماجستير	٨%
دكتورة	٢%
المجموع	١٠٠%

يبين الجدول رقم ٣ غياب أي نسبة تذكر لفئة ما دون الثانوية العامة، ويفسر ذلك عزوف المرأة عن العمل في مجالات المهن اليدوية أو الخدمية، أضف إلى ذلك أن مجتمع الخليج العربي يحتاج إلى المتعلّقات من النساء؛ لذلك لا عجب أن نسبة من يحملن شهادة الدبلوم أو أعلى تتجاوز ٩٢%، وأن نسبة الجامعيات تبلغ حوالي ٦٠%.

هذه النسبة تؤكد ما قيل سابقاً من أن الهجرة النسوية إلى دول الخليج هي هجرة منتقاة وتقتصر في عمومها على المتعلّقات و الجامعيات بالتحديد (ربايعه ١٩٨٧)، وأن الأردن لديه الأعداد المتزايدة من الجامعيين والجامعيات حيث يعد الدولة الثالثة في العالم في نسبة الجامعيين قياساً إلى عدد السكان (التعليم العالي ١٩٩٧). هذه الحقيقة جعلت من الأردن مصدراً للعمالة النسوية المتعلمة والمدرّبة في مختلف المجالات تقريباً.

أما تدني نسبة حملة الشهادات العليا بين أفراد العينة (ماجستير ودكتورة) فقد يكون مرده إلى محدودية الطلب على مثل هذه المؤهلات في دول الخليج العربي، إما بسبب النظرة التقليدية للمرأة ودورها في تلك الدول، أو أن المشاريع التنموية النسوية هناك لا تزال في بداياتها و تحتاج لسنوات حتى يتم إرساء القواعد الاجتماعية والقانونية في دول الخليج العربي، بعكس الأردن الذي خطا خطوات أوسع في هذا المجال أو قد يكون السبب أن حاملات الماجستير أو الدكتورة متخصصات في علوم إنسانية على الأغلب، وهذه تخصصات تقبل عليها المرأة الخليجية مما أدى بدول الخليج إلى الاكتفاء ذاتياً.

جدول رقم ٤ : توزيع أفراد العينة حسب مدة الاغتراب

المدة بالسنوات	النسبة
----------------	--------

٤-١	%٣٨
٩-٥	%٢٦
١٤-١٠	%١٧
١٥ فأكثر	%١٩
	المجموع %١٠٠

يبين الجدول رقم (٤) أن حوالي ٦٤% من افراد العينة أمضين أقل من عشر سنوات من العمل في دول الخليج العربي قبل عودتهم الى الأردن, وأن حوالي ٣٨% أمضين فترة أربع سنوات و أقل , مما يدل على أن الهجرة العمالية النسوية الى دول الخليج العربي هي هجره قصيرة في معظمها هدفها جمع مبلغ من المال يكفي لقضاء الحاجه التي من أجلها شرعت المرأة في هجرتها للعمل في دول الخليج العربي، أضف إلى ذلك أن غالبية افراد العينة يفضلن العمل والإقامة في الوطن الأم, و هذا أمر طبيعي , إذن يمكن القول أن الهجرة العالمية النسوية الى دول الخليج العربي هي هجرة محدودة في الزمن سواء أكان بسبب رغبة النساء المغتربات للعودة الى الوطن أم بسبب قوانين الإقامة في دول الخليج العربي، التي تقضي بعودة المغترب إلى الوطن حال انتهاء مدة عقده, بالمقابل فإن هناك نسبة لا يستهان بها وتبلغ حوالي ٣٦% من أفراد العينة قضت فترة عشر سنوات وأكثر, وهي فترة طويلة نسبياً مما يعكس صبر وتحمل المرأة الأردنية المغتربة على مشاق العمل والاعتراب لسنوات طويلة في دول الخليج العربي، مثلها في ذلك مثل الرجل. هذا يتماشى تماما مع ماتوصل اليه رابعة من ان النساء اقل ميلا للهجرة من الرجال (رابعة ١٩٨٧).

أخيراً. يمكن القول إن الاعتراب والعمل في الخليج العربي لفترة سنة أو ما يقارب ذلك، قد لا يستحق كل ذلك العناء والمشقة، ومن ثم فإن من يشرع في عملية الاعتراب والعمل في الخارج لا بد وأن يضع نصب عينيه البقاء هناك لسنوات تكفي لتعويض غيابه أو انقطاعه عن عمله ومشقة اغتراه، خاصة وأن عملية الاعتراب تعني ترك المرأة لعملها في الأردن وما يتبع ذلك من خطورة فقدان هذا العمل إلى الأبد، وما يرتبط به من تأمين صحي وتقاعد وغير ذلك.

جدول رقم ٥ : توزيع أفراد العينة حسب المهنة قبل الاعتراب

المهنة	النسبة المئوية
--------	----------------

تعليم	٣٨%
تمريض	٢٢%
سكراناريا	١٢%
طب	٣%
أخرى	١١%
لا تعمل	١٤%
المجموع	١٠٠%

يبين الجدول رقم (٥) أن أكثر المهن شيوعاً بين المغتربات قبل الغربة كانت التعليم، وهذا يتماشى مع حقيقة أن التعليم يعد أكثر المهن قبولاً لدى المرأة الأردنية وأهلها. أما حقيقة أن ٢٢% من المغتربات كن يعملن في التمريض فيرجع سببه إلى الطلب المتزايد على مهنة التمريض محلياً وإقليمياً خاصة في سوق العمل الخليجي. فالمعروف أن مهنة التمريض لم تكن تستقطب الكثير من الفتيات في الأردن حتى عهد قريب، حيث تغيرت نظرة الناس والمجتمع إلى هذه المهنة الإنسانية وأهميتها لحياة الناس والمردود المادي الجيد الذي أصبح مرتبطاً بها.

يأتي بعد ذلك مهنة السكراناريا (١٢%)، ومن ثم مهنة أخرى (١١%)، هذه الأرقام والنسب تعكس مدى الانخراط المتزايد للمرأة الأردنية في شتى أنواع المهن، وحتى على مستوى الطب كان هناك للمرأة الأردنية نصيب فقد بلغت نسبته (٣%) ورغم تواضع هذه النسبة إلا أنها تعكس الجد والمثابرة عند المرأة الأردنية. هذا يؤكد ماتوصل اليها الزعي وخرايشة من ان الهجرة العمالية من الرجال والنساء هي اصلا هجرة كفاءات علمية ومهنية مدربة وليست كغيرها من نماذج الهجرة الاخرى (الزعي وخرايشة (٢٠٠٠).

بالمقابل فإن وجود نسبة ١٤% من أفراد العينة كن يعانون من عدم وجود فرص عمل في بلدهن قبل اغترابهن، ومن ثم سعيهن للعمل في دول الخليج العربي يؤكد أن المرأة مثلها مثل الرجل تعاني من مشكلة البطالة في الأردن خاصة بين الجامعيين والجامعات، وأنه عند توافر فرص العمل آثرن العمل في دول الخليج العربي على البقاء دون عمل، يشجعها في ذلك هجرة زوجها أو أقاربها، حيث ما يزال هناك نقص في الأيدي العاملة النسوية لدى شعوب تلك الدول، إما بسبب عدم توافر كفاءات معينة أو بسبب العزوف عن العمل في بعض المهن مثل التمريض.

جدول رقم ٦ : توزيع أفراد العينة حسب التغير في المهنة بعد العودة إلى الأردن

قمن بتغيير مجال المهنة	٥٦%
لم يقمن بتغيير مجال المهنة	٤٤%
المجموع	١٠٠%

يبين الجدول رقم ٦ أن هناك نسبة عالية ٥٦% من أفراد العينة قمن بتغيير مجال المهنة التي كن يعملن بها بعد أن عدن إلى الأردن مقابل ٤٤% احتفظن بالمهنة الأصلية.

إن هذه الأرقام وإن كانت لا توضح فيما إذا كان هذا التغيير كان للأفضل أم للأسوأ، إلا أن الحقيقة تبقى أن اغتراب المرأة الأردنية للعمل في دول الخليج العربي من شأنه أن يقوض المجال المهني الأصلي للمرأة المغتربة، من خلال ترك المهن والتخصصات الأصلية، والقبول بمهن وتخصصات جديدة بسبب الإجراءات المالية أو الرواتب العالية أو الراحة الجسدية.

ومما يدل على مدى تحمل المرأة للمشقة والتعب في بعض المهن كالتريض، أنها تنتظر الفرصة المناسبة للانتقال للعمل في مجال أقل مشقة وعناءً، مثلها مثل الرجل، حيث بينت دراسات سابقة حول أثر الهجرة العمالية على الاستقرار الوظيفي للعمال الأردنيين المغتربين في دول الخليج العربي أن حوالي ٤٧% قاموا بتغيير المهنة الأصلية بعد عودتهم إلى الأردن (رمزون ٢٠٠٣) ص ١٢، أما عن المجالات التي تحولت العاملات إليها بعد عودتهن إلى الأردن فهذا سيتم بحثه في الجداول اللاحقة. إذن الرغبة لدى المغتربين (ذكورا وإناثا) متقاربة جدا. والسبب في ذلك أن عملية الاغتراب لدى الجنسين هي حاصل إجراءات مالية وراحة جسدية وليس مجرد الرغبة في الاغتراب من اجل الاغتراب. إذن هناك سعي حثيث بين المغتربات للحصول على مجالات أكثر استقلالية وأكثر راحة جسدية إذا ما توافرت الفرص لذلك.

جدول رقم ٧ : توزيع أفراد العينة حسب نوع العقد

نوع العقد	النسبة المئوية
عقد شخصي (مستقل)	٧١%
عقد تابع (مع زوج/أخ/أب)	٢٩%
المجموع	١٠٠%

يبين الجدول رقم ٧ أن ٧١% من أفراد العينة قمن بالتعاقد بصفة مستقلة مع محرم أو دونه وحسب قوانين الهجرة المعمول بها في بعض دول الخليج العربي، حيث يشترط بعضهم وجود محرم مثل السعودية وبعضها لا يشترط ذلك مثل الإمارات المتحدة وقطر، وهذا يعني بدايات لكون المرأة عسبا اقتصاديا رئيسيا في أسرتها، وما يتبع ذلك من المشاركة في صنع القرار الأسري مثلها في ذلك مثل الأب ، الذي هو عماد الأسرة العربية تقليدياً، يتبع ذلك ضمناً تغيير القيم والتقاليد والأعراف التقليدية المرتبطة بالمرأة ومكانتها في المجتمع، فدول الخليج أصبحت تقليدياً تتقبل فكرة استقدام العمالة النسوية العربية، وبالمقابل أصبح المجتمع الأردني يتقبل قيادة المرأة للأسرة إلى جانب الزوج أو الأب أو دولهما، إنما حقا قيم جديدة أصبح المجتمع الأردني يتقبلها تدريجياً بفعل الهجرة العمالية النسوية إلى دول الخليج العربي وما يعني ذلك من تغييرات في عملية صنع القرار وتقسيم العمل في الأسرة، سواء للأب أو للابنة العاملة إلى جانب تغيير العادات والقيم والتقاليد المرتبطة بهما.

إن سفر واغتراب المرأة الأردنية أو العربية إلى الخارج هي فكرة جديدة لم يسبق أن حدثت في المجتمع الأردني أو العربي، وهذا يعكس المكانة الرفيعة والمتقدمة التي حظيت بها المرأة في المجتمع الأردني، وهذا صحيح وملحوس عند كل مضطلع في شؤون المجتمع الأردني، فهناك العديد من الأسر التي أصبح عمادها الزوجة أو الابنة بعد أن نالت قسطاً من التعليم أو التدريب المهني ومن ثم الانخراط في مجالات العمل والإنتاج جنباً إلى جنب مع الرجل.

جدول رقم ٨ : توزيع أفراد العينة حسب اشتراط عقد العمل وجود محرم/ امراق أم لا

يشترط وجود محرم	٢٩%
لا يشترط وجود محرم	٧١%
	المجموع ١٠٠%

يبين الجدول رقم ٨ أن ٧١% من أفراد العينة لم يتم اشتراط وجود مرافق/محرم ضمن شروط عقد العمل، وهذا بحد ذاته خروج عن المألوف، فالمتعارف عليه في دول الخليج أن يكون هناك محرم مع كل امرأة أجنبية، لكن قول حوالي ٧١% بعدم اشتراط المحرم يعكس بداية تحرر في حركة النساء المغتربات للعمل في دول الخليج العربي وكذلك في المجتمع الخليجي نفسه، وقد يكون السبب في ذلك الحاجة الماسة لبعض التخصصات التي لا يمكن لغير الإناث شغلها مثل تعليم البنات والتمريض أو ما شابه ذلك، فهذه المهن لا يمكن شغلها إلا عن طريق إناث يحملن المؤهلات العلمية اللازمة، والأردن إحدى

الدول التي يمكنها تزويد الخليج بمثل هذه الخبرات ، والمقابل فإن حاجة دول الخليج الماسة لمثل هذه التخصصات يدفعها للتقليل من شروط اصطحاب محرم مع كل امرأة مغتربة ، أضف إلى ذلك سياسة الانفتاح الإقتصادي والثقافي التي شرعت بعض دول الخليج في تطبيقها من أجل إيجاد قواعد اقتصادية بديلة للنفط الذي يمكن أن ينضب في المستقبل، ومن الأمثلة على ذلك امانة دبي التي يوجد بها أكبر سوق اقتصادية حرة في العالم، هذا إلى جانب قطاع الخدمات والتجارة . بالمقابل وكما سبق القول، أصبح هناك تغير تدريجي في القيم والأعراف المرتبطة بالمرأة في الأردن مثل السفر مع أحد الأقارب أو العمل قرب البيت، وغير ذلك من قيم تقليدية، والقبول التدريجي من قبل الاسرة والمجتمع للمرأة بالعمل بالخارج ولزمن طويل نسبيا.

جدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة حسب نوع المرافق/المحرم

المرافق زوج	٦٠%
المرافق أخ	٩%
المرافق أب	٢١%
أخرى	١٠%
المجموع	١٠٠%

يبين الجدول رقم(٩) ان ٦٠% من أفراد العينة رافقهن الزوج يلي ذلك ٢١% رافقهن الاب وحوالي ٩% رافقهن الاخ والباقي ١٠% رافقهن اقارب آخرين .هذا يعني مرة أخرى ان الزوجة في المجتمع الاردني شرعت في تحمل مسؤوليات اسرتها و الإرتقاء في المستوى المعيشي للأبناء الى درجة ان يقوم الزوج بالسفر والاعتراب معها جنباً الى جنب . وأحياناً يقوم الأب بمرافقة ابنته للعمل في الخارج نظراً للراتب المغربي المرتفع لزوجته وابنته . اما الأخ فهو اقل اندفاعاً للسفر مع أخته كمحرم . والحقيقة تبقى معروفة للجميع أن المحرم سواء كان الزوج او الأخ او الأب لا بد وان يقوم بالعمل في دول الخليج العربي ولن يبقى دون عمل على الإطلاق. أي أن عملية الاعتراب للمرأة الأردنية إلى دول الخليج العربي بهدف العمل والكسب تمثل باكورة فرج وانفتاح مادي لزوجها وأهلها من خلال إيجاد فرص عمل للمحرم المرافق لها. إنها ضربة عصفورين بحجر واحد: للمرأة المغتربة فرصة عمل براتب مغربي لا بد من استغلالها، وللمحرم او الاسرة فرصة للكسب ورفع مستوى المعيشة لا بد من الاستفادة منها مع ماتحملة من بعض التضحيات للقيم والاعراف التقليدية.

جدول رقم(١٠):توزيع أفراد لعينة حسب مجالات الاستثمار

نوع الإستثمار	نعم	لا	المجموع
شراء سيارة	52%	48%	100%
تعليم	42%	58%	100%
شراء بيت	45%	55%	100%
مساعدة الوالدين	68%	42%	100%
تجارة	6%	94%	100%
ادخار و توفير	50%	50%	100%
استثمارات أخرى	6%	94%	100%

يبين الجدول رقم (١٠) ان مساعدة الوالدين تمثل الاستثمار الأول بين أفراد العينة (حوالي 68%) وهذا يعكس مدى الترابط الاسري بين المغتربات وأهلهن كما يعكس اعتماد كثير من الاهالي على بنائهم المتعلمات المغتربات كمصدر رئيسي للدخل, وأصبحت المرأة الغتربة (وليس الأب أو الأخ الأكبر) هي عماد بعض الأسر.

أما الاستثمار الثاني فكان شراء سيارة، حيث أفاد 52% من افراد العينة انهم قمن بشراء سيارة خاصة، وهذا حلم كل الشباب والفتيات اذا ما توافر المال اللازم لذلك. أما الإستثمار الثالث فكان في الإدخار حيث أن نصف أفراد العينة افادوا بالإستثمار في حسابات التوفير والادخار. هذا الاستثمار متوقع جداً خاصة بين العازبات حيث يمكن ان يجدن الامان المادي عند الكبر او عند غياب الوالدين أو التقاعد.

و الإستثمار الرابع كان شراء بيت، حيث افاد 45% من أفراد العينة بشراء البيوت، وهذا عبارة عن بطاقة أمان و افتخار لكل مواطن اردني , حيث ان امتلاك بيت يمثل سعي كل أب وأم لتأمين الابناء بمسكن خاص بهم بعيداً عن الإيجارات, اما الإستثمار الخامس فهو التعليم حيث أفاد 42% من افراد العينة في الاستثمار في التعليم سواءً كان للابناء أم للمرأة المغتربة نفسها حيث ادركت عند اغترابها اهمية المؤهل العلمي في تحديد الراتب الشهري و المكانة الاجتماعية و نوع المهنة ,اي أن عملية الاغتراب وسعت من مدارك المغتربات حول أهمية الاستثمار في التعليم والمؤهل والتخصص . أما الاستثمارات الاخرى مثل التجارة و الاسهم وغيرها فلم تحظ سوى بحوالي (6%) من أفراد العينة . لذلك يمكن القول ان المرأة الاردنية لاتتطلع باهتمام كبير للإستثمار في تجارة الأسهم والسندات.

مما سبق يتبين أن المجالات الاستثمارية عند المغتربات يعكس مدى وعي المرأة الأردنية في كيفية استغلال المال في المجالات الاقتصادية المتنوعة التي يتم من خلالها تأمين مستقبل الأبناء، ومساعدة الأهل والزوج، والحرص على متابعة العلم و الادخار للغد بعيدا عن سبل الترف والبدخ الفاحش. نماذج الادخار هذه تعكس ايضا درجة الوعي و الحرص التي بلغتها المرأة الأردنية على نفسها وعلى زوجها و ابنائها بعيداً عن الانزوائية و الأثانية وحب الذات ، وغير ذلك من انطباعات اجتماعية خاطئة حول نماذج الصرف والبدخ على الكماليات المتعلقة بالمرأة . اذن المرأة الأردنية المغتربة حريصة جداً على مستقبلها ومستقبل ذويها وأبنائها من خلال الاستثمار والادخار والتعليم دون المساس بواجبات الوالدين ومساعدتهم قدر الإمكان عند توفر الظروف المادية المواتية لذلك. وهذا يتماشى تماما مع ما خلص اليه ابراهيم من حرص المرأة العربية على رعاية ومستوى معيشة اسرتها واهلها ومد يد العون والمساعدة لهم سواء بالمال او بالاستثمار والادخار.

الخلاصة

خطت المرأة الأردنية خطوات كثيرة وواسعة في التعليم العالي والعمل و المهنة. وقد ناقشت هذه الورقة الهجرة العمالية النسوية الى دول الخليج العربي سواء بمفردها أو مع أحد الأقارب. وقد أظهرت النتائج أن هذه الهجرة هي منتقاة من حيث العمر والحالة الاجتماعية والوُهل العلمي, حيث أن الغالبية هي من فئة الشباب في سن الإنتاج (اقل من ٥٩ سنة), ومتزوجات, ويحملن الدرجات الجامعية والدبلوم, عملن كمعلمات مدارس اناث او في التمريض. كما دلت النتائج على ان الاغتراب يدفع الكثير من المغتربات الى تغيير المهنة الأصلية عند العودة إلى أرض الوطن, كما عكست النتائج قوة الشخصية التي تتمتع بها المرأة الأردنية حيث كانت عملية الاغتراب تتم عن طريق عقود عمل شخصيه مع المرأة نفسها و ليست كجزء تابع لأسرة الأب* وتوافق هذه الدراسة ماتوصل له. أما عن نماذج صرف العائدات والرواتب الناجمة من الاغتراب, فقد دلت الأرقام والمجالات الاستثمارية على مدى تمتع المرأة الأردنية بالحكمة و الوعي في استثمار مدخراتها في مجالات تؤمن الرخاء والرفاهية للأبناء وللأسرة والأقارب. انهما من أروع امثلة التضحية والعطاء حيث الاغتراب من أجل غد أفضل للأسرة و للأهل وللأبناء. في القديم كان الاب فقط يقوم بمثل هذا الدور, أما اليوم فقد اصبحت المرأة

الأردنية تشارك الرجل في عملية الكسب والبناء والاستثمار لأسرتها وابنائها، وهذا يعد تغييراً كبيراً في عملية صنع القرار وتقسيم العمل وتوزيع الأدوار في الاسرة والتقاليد المرتبطة بدور المرأة داخل الأسرة الأردنية، كما يعد عبئاً جديداً للمرأة العاملة يضاف إلى أعبائها التقليدية في رعاية الزوج والأسرة والوالدين.

المراجع العربية

- ابراهيم، مفيدة محمد (٢٠٠٠) "المرأة العربية والفكر الحديث" ، دار مجدلاوي للطباعة والنشر ، عمان.
- الجوير، ابراهيم (١٩٩٥) " عمل المرأة في المنزل وخارجه " مكتبة العبيكان، الرياض.
- العليوي، سوسن (٢٠٠١) "أثر هجرة الزوج على الأسرة، دراسة حالة، ماركا الجنوبية" رسالة ماجستير في الدراسات السكانية، الجامعة الأردنية.
- الحياري، فهد (١٩٩٩) "المرأة والرجل في الأردن، صورة احصائية" دائرة الإحصاءات العامة، عمان.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (١٩٩٦)، سلسلة المنشورات التشريعية عدد ٤ ، عمان.
- غرايبة، فيصل (١٩٩٨) "المرأة الأردنية في المواقع القيادية" معهد الإدارة العامة، عمان دائرة المطبوعات والنشر، (٢٠٠١) " المرأة في الأردن" عمان.
- ذياب، امتياز (١٩٩٠) "المرأة وقضايا السكان والتنمية في الوطن العربي" منظمة الأسكوا .مكتب تونس.
- الظاهر، أحمد جمال (١٩٧٨) "المرأة العربية: دراسة ميدانية للمرأة في الأردن" دار الكندي للطباعة والنشر ، اربد.
- نور ، عصام (٢٠٠٢) "دور المرأة في تنمية المجتمع" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .
- Ramzoun, Hussein (٢٠٠٣) "The impact of labor migration on job concerns of Jordanian migrant workers" Pakistan journal of applied sciences, vol.١,#١,PP٥٢-٥٧
- الزعي ، عبدالله ، وعبد الحليم الخرابشة (١٩٩٥) "الانعكاسات الاجتماعية والديمقراطية للهجرة على الأسرة في الأردن " ندوة حول أثر هجرة الزوج على الأسرة .
- أبو غزالة، هيفاء (١٩٩٥) " الأوضاع الخدمائية لأسر المهاجرين " ، ندوة حول أثر هجرة الزوج على الأسرة ، عمان .
- الزغل، علي (١٩٨٩) "أثر هجرة الزوج على بنية السلطة في الأسرة الريفية الأردنية : دراسة ميدانية" مجلة أبحاث اليرموك .، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٥، عدد

الرابعة، أحمد (١٩٨٧) "دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية"
وزارة الثقافة ، عمان.

) أمين، عوني واليزابيث تايلور (١٩٨٦) "دراسة نقدية للبحوث الخاصة بهجرة العمالة
المصرية إلى الخارج" مركز البحوث للتنمية الدولية ، القاهرة .